

شؤون فلسطينية

شؤون فلسطينية

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

العدد، 281

خريف، 2020

فلسطين..



ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي



مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps

970-2-2966228

info@prc.ps

خريف، 2020 العدد، 281

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصَلِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ لِمَعَالِجَةِ أَحْدَاثِ الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ وَشُؤُونِهَا الْمُخْتَلَفَةِ
تَصَدَّرُ عَنْ مَرَكِّزِ الْأَبْحَاثِ فِي مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ

العدد 281 - خريف 2020

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد اشتية

المدير العام

د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة

د. إبراهيم أبراش

د. أحمد عزم

د. أيمن يوسف

د. حسام زملط

د. سامي مسلّم

أ. صقر أبو فخر

د. عدنان ملحم

رئيس التحرير

د. أحمد عزم

مدير التحرير

د. إبراهيم ربايعه

هيئة التحرير

د. أيمن يوسف

د. سامي مسلّم

د. عدنان ملحم



مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشرااته الدورية. ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

تلفاكس: +9702966228

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9702966228

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية

e-mail: Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

2020

المحتويات

الصفحة

6 الافتتاحية
	ملف العدد
8 مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل حسن نافعة
18 في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي): أربع هشاشات خالد الحروب
24 هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية؟ ابراهيم فريجات
30 أبعاد الاختراق الصهيوني: جدران جديدة ومظالم وأفاق شفيق الغبرة
38 مسارات الدولة نحو التطبيع: «شرعنة» اسرائيل و «شيطنة» الفلسطينيين عريب الرنتاوي
43 تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية أيمن يوسف
50 مقاطعة إسرائيل وليس تطبيع العلاقات محمد نزاري اسماعيل
54 السودان ومساعي التطبيع مع اسرائيل حسن الحاج علي أحمد

المحتويات

60	تطبيع لن يسقط عن كاهل اسرائيل حقوق الفلسطينيين عمر شعبان
64	التطبيع بنسخته الجديدة أكرم عطا الله
68	متلازمة التطبيع: أنسنة المجرم وأبلسة الضحية مروان عبد العال
73	التقارب الإسرائيلي-الإماراتي: نحو دبلوماسية الثورة المضادة عبد اللطيف الحماموشي
78	مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع اسرائيل ومستقبلها جواد الحمد
85	الجزائر بين ثنائية قدسية القضية والرفض المطلق للتطبيع مع اسرائيل عبد الرحيم رحموني، شمس الهدى نجاح
متابعات		
91	برنامج جوزيف بايدن الشرق أوسطي وانعكاساته الفلسطينية أحمد جميل عزم
102	السياسة الاوروبية تجاه الضم بين الرفض وفرض العقوبات يحيى قاعد
109	اتفاقيات التطبيع والنخبة في اسرائيل: هل سيدفع نتينياهو الثمن؟ خلدون البرغوثي
119	التطبيع الرقمي عبر الشباب: نصير ياسين نموذجاً ريهام المقادمة

المحتويات

دراسات تاريخية

قراءة في كتاب «فرسان السينما: سيرة وحدة أفلام فلسطين»

منى عوض الله 125

صورة قلمية

هارون هاشم رشيد: التجديد والتنوير والثورة

تحسين يقين 132

مراجعات

..... 138

تصميم وغلاف

أمير الطويل

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

التطبيع وما بعد ترامب.. إعادة ضبط أم تغيير قواعد؟

قبيل نهاية عهد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بدأ الإعلان عن سلسلة من اتفاقيات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل. الإمارات في 13 آب (أغسطس) 2020، والبحرين في 11 أيلول (سبتمبر). ثم السودان في 23 تشرين الأول (أكتوبر).

جاءت الانتخابات الأميركية يوم 3 تشرين الثاني (نوفمبر)، التي فاز فيها مرشح الحزب الديمقراطي جوزيف بايدن على المرشح الجمهوري (ترامب). ولعل الشعار الأساسي في حملة بايدن هو إعادة ضبط (resetting) وإعادة توازن (rebalancing)، وإنقاذ (rescuing). ما يريده بايدن هو محو آثار ما فعله سلفه في السياسات الداخلية والخارجية الأميركية.

في السياسة الخارجية الأميركية، قام ترامب بسحب الولايات المتحدة الأميركية من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سواء الجماعية التي تتعلق بالمناخ، والتجارة، والصحة، أو ما يتعلق باتفاقيات محددة، مثل الاتفاق النووي الإيراني، وفلسطينياً، سعى ترامب وفريقه لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الاستسلام على الفلسطينيين، تم الضغط عليهم بشدة بإجراءات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ووقف المساعدات للفلسطينيين، بما يشمل السلطة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني ومستشفياته، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وإقناع دول عربية وعربية بوقف المساعدات للفلسطينيين وإقناعهم أو الضغط عليهم لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل.

لن تكون إعادة الضبط التي يريد بايدن القيام بها في الموضوع الفلسطيني تامة، فمثلاً يعلن فريق بايدن أنه لن يتم إغلاق السفارة الأميركية في القدس، وهناك أمور مثل المساعدات الأميركية قد لا تعود كما كانت بسبب بعض القوانين التي أقرها الكونغرس الأميركي، وتفرض شروطاً على الفلسطينيين مثل وقف المحصنات المالية للأسرى وأسر الشهداء.

قد تقلل عملية إعادة الأمور لما قبل عهد ترامب، شعور ومعاناة الفلسطينيين من الضغط الأميركي، لكنه بالتأكيد ليس الهدف الفلسطيني، فالعودة لإدارة الصراع، ومنع عقاب إسرائيل على مواصلة

الافتتاحية

الاحتلال والاستيطان وعلى عدم التوصل لحل سياسي بالتأكيد وضع يضر بالشعب الفلسطيني وقضيته. بقدر ما أنّ إعادة الضبط مهمة للفلسطينيين، إلا أنّ ما يريدونه هو تغيير قواعد اللعب تماماً. نحو حل القضية الفلسطينية حلاً على أساس إقامة الدولة الفلسطينية. وعودة اللاجئين.

إنّ اتفاقيات التطبيع نوع من تغيير قواعد اللعبة. لكن في الاتجاه الخاطيء بالنسبة لحل القضية الفلسطينية، وعلى عكس ما يحتاجه الفلسطينيون. لذلك، فإنّ محاولات إعادة الضبط فلسطينياً في هذا الملف تقتضي تقليص الضرر في هذا الملف.

بسبب طبيعة الأحداث التي شهدتها القضية الفلسطينية، منذ يوم 13 آب (أغسطس) الفائت، كان هذا عدداً خاصاً من «شؤون فلسطينية»، شارك فيه عدد أكبر من المعتاد من الكتاب، بمقالات أقصر نسبياً، وبطبيعة مختلفة إلى حد ما، اتسمت بعمق التحليل، وتم اختصار بعض أبواب المجلة المعتادة، لإفساح المجال للتعلمق في تطورات الموقف العربي من الاحتلال. أسهم 15 كاتباً وكاتبة فلسطينيين وعرب يقيمون الى جانب فلسطين في مصر، وقطر، والكويت، والسودان، والمغرب، والجزائر، وماليزيا، في تحليل موضوع التطبيع، والعمل الدقيق في معنى اللحظة الفلسطينية والعربية، من هذه الزاوية.

ولكن حتى في باب المتابعات، فإنّ مسألة تغيير مسارات الأحداث وتحولاتها الحادة كان أساسياً، فكانت هناك دراسات في مدى جدية أوروبا في حل القضية الفلسطينية أو في منع المخططات الإسرائيلية الأميركية لفرض حل يقوم على مناقضة القانون الدولي. ثم تناولت دراسة نتائج الانتخابات الأميركية ومعانيها للشرق الأوسط، وفلسطين. كما جرى بحث استجابة النخبة السياسية الإسرائيلية لاتفاقيات التطبيع وتفاعلاتها مع هذا الحدث في ظل حالة الاستقطاب والتجاذب الحاد بين مكونات نظام الحكم، وجاء في هذا الباب أيضاً متابعة لإحدى ظواهر التطبيع الرقمي الطارئة.

ضم العدد مراجعات عدد من الكتب التي غلب عليها نهج التاريخ والمراجعة، مثل مراجعة تاريخ السينما الفلسطينية، وتقييم تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني، والعلاقات العربية اليهودية في الزمن العثماني، وتفاصيل جديدة حول تاريخ الإرهاب الصهيوني قبل احتلال العام 1948، وموضوعات أخرى. أمّا الصورة القلمية، فتناولت سيرة الشاعر الراحل هارون هاشم رشيد، أشهر من كتب عن العودة إلى فلسطين.

ملف العدد

التطبيع بمسححه الجزيرة

الكرام حفظنا الله

كان هذا العام لافتاً ومفاجئاً إلى حد كبير على صعيد العلاقات العربية مع إسرائيل. فمن الطبيعي أن تشهد هذه العلاقات قدراً أكبر من التوتر مع حكم اليمين الذي تنكّر للحقوق الفلسطينية والعربية. وأدار ظهره لمحاولات التسوية. وخصوصاً بعد أن توقف السقف العربي في العلاقات معها منذ سبعة عشر عاماً عند حدود المبادرة العربية. وهي الجزرة التي قدمها العرب كإجراء لإسرائيل في ظل تآكل العصا. وكان أن ردت عليها إسرائيل ردها المعروف. الذي شكل صفة لكل الدول العربية فرادى أو مجتمعة.

حدث العكس بما يخالف توقعات المنطق السياسي. ولكنه لا يخالف واقعاً عربياً كان يتآكل. وتتآكل معه عوامل قوة هذه الدول على الاستمرار والاستقرار. أو بالأحرى شعور بعض منها بالحاجة الشديدة لعوامل تساعد على الاستمرار في ظل غياب الديمقراطية وخيار الشعب باختيار نظمه السياسية. وهذا جزء من العبث الإسرائيلي في المنطقة منذ أن بدأ ما عرف بالربيع العربي الذي سمح لإسرائيل. تحت تهديد العروش العربية. أن تساهم في تضخيم هذا التهديد إلى الحد الذي تصبح فيه واحداً من ملاذات البعض. وهذا ما حصل.

وفي مؤتمر هرتسلييا الثالث عشر عام 2013. الذي ينعقد سنوياً. تحت عنوان «ميزان المناعة والأمن القومي». كانت إحدى أخطر توصياته وأشدّها وضوحاً تقول: «على إسرائيل أن تشكل محوراً سنوياً في المنطقة مقابل محور النثر الشيعي الذي تقوده إيران». فقد ضخمت إسرائيل خطر طهران على الدول العربية. لتجد نفسها. وهي الأكثر تضرراً من محورها. تخيف دولاً أخرى. لتجعل بينها وبين تل أبيب قاسماً مشتركاً.

لا يمكن تسمية ما حدث من تقارب أو انزياح البعض العربي تجاه إسرائيل باتفاقيات سلام. فالسلام هو نهاية للحرب حين تكون المدافع قد سكتت وعادت الطائرات إلى مرابضها. ولكن الدول التي وقعت اتفاقيات التطبيع. وهو التسمية الأقرب للواقع السياسي مع إسرائيل. هي دول بعيدة ولا تدخل في مجال التهديد الإسرائيلي. لكن يمكن القول إن هذه الدول كانت تقيم. حسب اعتراف الكثير من قادة إسرائيل. علاقات سرية مع تل أبيب. وشاءت في لحظة ما إشهار هذه العلاقات.

* كاتب فلسطيني - غزة

التطبيع بنسخته الجديدة...! ملف العدد

قبل اللقاء الأول بين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الأميركي المنتخب في الخامس عشر من شباط (فبراير) 2017، أي بعد دخول ولاية ترامب أقل من شهر. وهذا كان لافتاً. حيث لا يعقد الرئيس الأميركي ولا يتحرك في الملفات الخارجية قبل الربيع. ولكن اللافت مسألتان: أن يلتقي نتنياهو كأول زعيم خارجي. وهذا له مدلولاته السياسية واهتمامات الرئيس خلال ولايته، والمسألة الثانية أنه كان بهذه السرعة، على عكس التقاليد الأميركية، وقبله، كان نتنياهو يجتمع مع مستشاريه ليضع جدول المطالب من الرئيس الأميركي، والغريب أن خلاصة نصائح المستشارين كانت ألا يركز على القدس، وألا يطالب بالاعتراف، لأنها بكل الظروف تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن عليه أن يطلب من الرئيس الأميركي، إضافة للموضوع الإيراني، أن «يضغط على الدول العربية التي تقيم علاقات سرية مع إسرائيل لتشهر هذه العلاقات وتحولها إلى علاقات علنية».

استثمر الرئيس الأميركي في ذلك، ولا نعتقد بما فرضه من تخويف على الدول العربية أنه استثمر كثيراً من الجهد للطلب من تلك الدول إعلان علاقاتها مع تل أبيب، لذا، فإن الحديث عن إرادة عربية تجسدت ورأت أن مصالحها تقتضي ذلك، هو نوع من التحايل على واقع كان يتبدى مع التغول الأميركي والاستقواء على الدول العربية والتعاطي معها بتعالٍ جسده الرئيس الأميركي في أكثر من خطاب وأكثر من مناسبة، باعتبار هذه الدول غير قادرة على حماية نفسها، وعليها أن تدفع أو تسمع الكلام.

لم تكن اتفاقيات التطبيع منعزلة عن سياق واقع عربي كانت تزداد فجوة القوة والثقة والعلم والتكنولوجيا والاستقرار بينه وبين العالم، وجاء «ربيع العرب» ليكشف حجم الهشاشة ويقضي على حلم وحدة العرب الذي كان يوماً ما، وانتهى الإجماع العربي حين بدأت دول عربية تصارع دولاً عربية، وبعضها يستقوي بالغرب على الأخ الشقيق «كما حدث في ليبيا وسوريا»، وتراجعت المفاهيم القومية لصالح القطرية أو مصالح الدولة الواحدة واستقرارها، ووسط هذا المناخ، تسرب من يريد التسرب بحجة مصلحة الدولة، وهذا أتاح لدول عربية أن تخرج عن الإجماع باتجاه معاكس تماماً للإجماع.

وثبت الإجماع العربي عند مقولة الأرض مقابل السلام، ولسخرية التاريخ، هي مقولة إسرائيلية اكتشفها مؤسس إسرائيل دافيد بن غوريون، أو سقطت في يده كتفاحة نيوتن، أثناء حروب عام 48 بين العرب وإسرائيل، عندما دخلت القوات الإسرائيلية منطقة رأس محمد في سيناء، فهرع الملك «حسب تعبير بن غوريون» إلى السفير البريطاني ليرجوه أن تسحب إسرائيل قواتها قبل أن ينتشر الخبر وينكشف الأمر، فاكشف بن غوريون أن العرب يخشون من الفضيحة، لتولد للتو مقولته «إذا أرادوا أن ننسحب، نقايضهم بالسلام»، «الأرض مقابل السلام»، وهي

ملف العدد التطبيع بنسخته الجديدة...!

تعارض تماماً مع منطق الزعيم القومي جمال عبد الناصر ولاءات الخرطوم الثلاث «لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف». ومقولته التاريخية «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». تأكلت هذه المقولات مبركاً، أو منذ التسعينيات. حين ذهب العرب في حرب 73 إلى الحرب والقوة. واستخدموا أقصى إمكانياتهم. ثم الآن تتقدم دول عربية لتهدم نظرية الأرض مقابل السلام، والتي بالأساس تبناها العرب في لحظة ضعف أو لحظات ضعف. تمددت على مساحة نصف القرن الأخير وأكثر. أي منذ قيام إسرائيل قبل أكثر من سبعة عقود.

قبل قرن وربع القرن، كان ثيودور هيرتسل الأب الروحي للحركة الصهيونية وواضع أسسها منذ ثمانينيات القرن قبل الماضي أثناء محاكمة «درايفوس الشهيرة». كان يكتب كتابه الأهم «الدولة اليهودية». وهو الكتاب الذي هندس فيه هذه الدولة التي ستقام بعد أكثر من خمسة عقود على الكتاب. وكان لافتاً أن يضع ثلاث مراحل لهذه الدولة: مرحلة ما قبل الدولة، وهي مرحلة الهجرة وتأسيس التجمعات الزراعية وتحويل اليهودي من مضارب في أسواق أوروبا إلى عامل في الأرض، والمرحلة الثانية مرحلة إقامة الدولة، وأما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة تحويل هذه الدولة إلى دولة طبيعية في المنطقة.

بعد أن تمكنت إسرائيل من تشكيل دولة قوية، ليس فقط عسكرياً، فالجيش هو النتيجة النهائية لدولة تتداول السلطة بالانتخاب وتحترم القانون وتهتم بالصحة والتعليم والمجتمع والعلم؛ يبدو أن كل ذلك فتح شهيتها للانتقال للمرحلة الثالثة، وهي التطبيع، الذي يتخذ مع الدول المطيعة «حديثاً» شكلاً مختلفاً عن الدول التي أقامت علاقات سلام مع إسرائيل، وللأختلاف وجهان: الأول أن تلك الدول مثل مصر والأردن أقامت علاقات رسمية، ولكن شعوب تلك الدول لم تندفع باتجاه قبول إسرائيل كدولة طبيعية، وليس كما شعوب الدول التي طبعت هذا العام، وهذا يتضح على وسائل التواصل الاجتماعي، ربما لوجود حياة سياسية وأحزاب في المجتمعات المصرية والأردنية، وهو أيضاً ما يظهر لدى الشعب السوداني، الذي أرغم تحت وطأة الفقر والتجفيف العربي المتعمد، على الذهاب نحو تل أبيب، لكن دولتين مثل الإمارات والبحرين، وخلقوهما من قوى سياسية وحياة سياسية، فقد تخففتا من وطأة الاندفاع.

المسألة الثانية والأهم أن مصر والأردن لم تكسرا نظرية الأرض مقابل السلام، وأعطتا شيئاً مقابل أن تأخذ شيئاً، ولكن الدول الحديثة لم يكن ما يدفعها نحو إسرائيل سوى الأسباب الثلاثة التي ذكرت، وهي تضخيم الخوف من إيران والربيع العربي والضغط الأميركي. كل هذه العوامل تكاملت مع دول ضعيفة لتدفعها نحو هذا المسار.

ملف العدد التطبيع بنسخته الجديدة...!

أسوأ ما حدث أن التطبيع حدث في عهد أكثر حكومات إسرائيل تطرفاً، حيث اليمين القومي والديني يحكم قبضته على الحكم، متنكراً لكل الحقوق الفلسطينية. ولم يكن هذا اليمين يستحق هذه المكافأة الكبرى، بل كان يجب على العرب العمل على إسقاطه ومحاصرته، لا فتح المنطقة أمامه، وبعدها انتظار قوى أقل تطرفاً، وكذلك، فإن ما حدث كان أيضاً مكافأة للرئيس الأميركي الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأباح الاستيطان، وحاول سحق الحقوق الوطنية، وتعامل مع العرب باستعلاء شديد، وأعاد صياغة العلاقة الأميركية العربية وفقاً لمفهوم جديد ووحيد، وهو الابتزاز دون تفاوض.

لم يكسر التطبيع الجديد نظرية الأرض مقابل السلام فقط، بل كسر الأصوات الإسرائيلية التي كانت تتضاءل في إسرائيل، وكانت تؤمن بهذه النظرية، مقابل اليمين الذي كان يسخر منها، معتبراً أن السلام يمكن أن يتحقق دون إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في الأرض، وهي من دفعت الفلسطينيين نحو اتفاق أوسلو، وهو أيضاً ما جعل نتنياهو يقول بعد توقيع الاتفاقيات الأخيرة مع الإمارات والبحرين إنه «كلما وقعت دول عربية اتفاقيات معنا، سيعرف الفلسطينيون أنهم على خطأ»، وهنا تكمن خطورة الاتفاقيات على الوضع الفلسطيني، فقد انتصر في إسرائيل التيار الاستيطاني المعادي لحل الدولتين، لذا، يمكن القول إن موجة التطبيع الأخيرة شكلت إضعافاً للموقف الفلسطيني.

ومع ضعف الموقف الفلسطيني داخلياً بفعل الانقسام، وهو الذي أفقد الفلسطينيين قوتهم الناعمة التي كانت تمنع العرب من الاقتراب من إسرائيل، يبدو سؤال «ما العمل» وسط تلك الأمواج العاتية التي تجتاح المنطقة ويقف خلفها القرصان الأميركي وريث مورجان. ولا يمكن القول إن القوة الفلسطينية وحدها قادرة على مواجهة إسرائيل، حتى إن توحدت، وحتى القوة العربية التي اختبرت نفسها في السلم والحرب خلال العقود الماضية، لكن لا يمكن أن نتجاهل عوامل الوحدة والقوة الفلسطينية، على تواضعها، هي حجر الزاوية في المشروع الوطني الفلسطيني، وهي ما يمنع العرب من الاندفاع أكثر نحو إسرائيل!